

وحدد سمو ولي العهد اربعة مبادئ أساسية لبناء المستقبل التعليمي بدولة قطر، فقال سموه: ان توجيه مدارس التعليم العام الى نظام تعليمي حديث عالي الجودة، ذي مستوى عالمي، يعني بالدرجة الأولى اننا نسعى لترسيم اربعة مبادئ أساسية وهي الاستقلالية والمسؤولية والتنوع والاختيار،

وهذه المبادئ الاربعة ستسهم في ارساء الدعائم التي يمكن الاعتماد عليها في بناء المستقبل التعليمي لدولة قطر،

وفي توضيح سموه لفاعلية خطة تطوير التعليم في المديين البعيد والقريب قال سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد الأمين انه مع مرور الوقت ستندمج هذه العناصر وتفتح آفاقا اوسع لتطوير المدرسة القطرية التي توصل قيمنا وتنهل من تقاليدنا، في نفس الوقت الذي سيصبح - ولأول مرة - لأولياء الأمور حق اختيار المدرسة التي يريدون انتساب ابنانهم اليها،

اما على المدى القريب فسيكون تأثير خطة تطوير التعليم اعمق واشمل، حيث سيصبح التدريس في المدارس المستقلة بناء على معايير ذات مقاييس عالمية، وسيتمكن خريجو مدارسنا من المنافسة في الحصول على القبول في ارقى الجامعات والكليات سواء داخل الوطن او على مستوى العالم، وعلى المدى البعيد سيكون مواطنونا على اعلى مستوى من الكفاءة والدافعية مزودين بالمهارات والخبرات اللازمة لنجاحهم في وظائفهم المختلفة،

وبخصوص متطلبات خطة تطوير التعليم قال سمو ولي العهد مخاطبا الحضور: هكذا كما تلاحظون، فإن عملية تطوير التعليم بقدر ما هي ضرورية وحيوية وملحة، فهي ايضا عملية معقدة وعميقة تتجاوز الشكل إلى الجوهر وتتطلب النفس الطويل كما تحتاج لكثير من الابداع والابتكار، ولذلك فإن انطلاق مبادرة تعليم لمرحلة جديدة سيتح لنا جميعا فرصة التعرف عن قرب على معالم خطة التطوير ومناقشة عناصرها، كما أن نجاحها يتطلب اسهام كل فرد، وكل اسرة من مكونات المجتمع القطري،

وحدث سمو ولي العهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني كل فرد كمواطنين وقيادات في النهوض بهذا المشروع الذي هو مشروعنا جميعا، وان نلتزم فرادى وجماعات للانتقال بهذه المهمة الكبرى نحو الافضل مع بدء التنفيذ في المرحلة القادمة،

واكد سموه محددا قناعاته الكبيرة بأنه من خلال تعليم لمرحلة جديدة سنتمكن من انشاء نظام تعليمي لا يقتصر على التعليم فحسب وانما يدفع ويحفز طلابنا ليكونوا مبتكرين ومبدعين مما يضمن لبلادنا مستقبلا مشرقا ومزدهرا بإذن الله،

واختتم سمو ولي العهد كلمته بشكر الحضور على حضورهم الذي يعتز به ويعتبره دليلا على أهمية هذا المنتدى وعنصرنا في نجاح اعماله سانلا الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا، وان يأخذ بأيدينا جميعا لما فيه عز هذا الوطن وخيره ورفعة شأنه،



هيئة جديدة للتعليم العالي تناط بها ثلاثة أهداف

الدوحة - الوطن والمواطن

تحدثت د، شيخة المسند مديرة جامعة قطر وعضو المجلس الأعلى للتعليم عن الخطط المستقبلية للمجلس فقالت بعد ان توجهت بالتحية إلى سمو ولي العهد وسمو حرم أمير البلاد المفدى ان المجلس الأعلى للتعليم يحتل في الوقت الحاضر أعلى سلطة مسؤولة أو معنية بشؤون التعليم فكان لابد بعد التأكد من توفير الضمانات والمؤسسات الكفيلة بالحفاظ على تطوير التعليم على مستوى التعليم العام كان للمجلس ان يبدأ التفكير بمشروع لتطوير التعليم العالي وذلك للتأكد ان هؤلاء الطلاب حينما ينتهون من مراحل التعليم العام سيتوجهون إلى جامعات ذات جودة معينة تحقق أهداف مشروع تطوير التعليم، ومن هنا بدأ التفكير في إنشاء هيئة التعليم العالي أو هيئة التعليم ما بعد الثانوي،

وحددت د، شيخة المسند ثلاثة مسؤوليات أساسية لهيئة التعليم العالي الأولى: وضع نظام جديد للبعثات والمنح الدراسية يعتمد على نفس مفهوم الجودة والكفاءة والمسؤولية والمرونة والتميز، وإرشاد الطلاب على التعليم الجامعي وأيضاً ربط هذه الخيارات بمتطلبات سوق العمل سواء بالوقت الحاضر أو متطلبات سوق العمل في المستقبل وثانيها: تقييم الجودة في مؤسسات التعليم العالي وهو ما يتطلب النظر في الجامعات التي يتم الايتماع إليها ومدى جودتها وأيضاً في الجامعات الموجودة في داخل الدولة لمعرفة مدى التزامها بمعايير الجودة،

وثالثها: إعطاء تراخيص للمؤسسات الجامعية الراغبة في فتح فروع أو برامج لها في قطر،

ثم قامت د، شيخة المسند مديرة جامعة قطر وعضو المجلس الأعلى للتعليم بتلخيص ما سبق قوله عن مشروع تطوير التعليم في الدولة فقالت: ان هذا المشروع يعتمد على استراتيجية مهمة جدا وهي استراتيجية قياس المخرجات والتي قالت انها تتطلب الرقابة والتقييم الموضوعي وأيضاً تقييم الطلاب والمدارس بصفة مستمرة وصفة دورية،

وعن المدارس المستقلة قالت د، شيخة المسند انها مدارس جديدة مدعومة حكومياً تحض على الإبداع والابتكار والدراسة فيها وفق معايير عالمية محددة كما ان هناك تدرجا مرحليا في تنفيذ هذا المشروع وذلك من أجل بناء القدرات الوطنية، وهذا العنصر أساسي لنجاح مبادرة مشروع تطوير التعليم لأنه يجب ان تبنى قدرات وطنية قادرة على مواصلة هذا المشروع وقدرة أيضاً على ضمان استمرار تطوير هذا المشروع في المستقبل،

وأكدت د، شيخة المسند ان ذلك هو عنصر اساسي من عناصر نجاح المبادرة اضافة إلى التقييم المستمر لضمان الجودة حيث سيكون هذا التقييم على جميع المستويات سواء على مستوى التعليم العام أو على مستوى التعليم العالي مشيرة إلى أن الجودة والكفاءة عنصران أساسيان من عناصر هذه المبادرة،

واضافت د. شيخة المسند في شرحها لمغزى وأهداف مبادرة تطوير التعليم فقالت انها مبادرة بعيدة المدى تتطلب الوقت بل والكثير من الوقت فان تقوم دولة بإنشاء نظام تعليمي جديد فيحتاج ذلك إلى الكثير من الوقت خاصة الوقت اللازم لبناء الكوادر والطاقات الوطنية باعتبار ذلك - وكما سبق القول - عاملا أساسيا لنجاح المشروع, وحتى تستطيع الكوادر الوطنية ان تتحمل هذه المسؤولية والحفاظ عليها وعلى أهدافها في المستقبل, خاصة أن المرحلة الأولى من هذا المشروع تحتاج إلى استثمار مالي وخبرات متخصصة ومتقدمة في جميع المجالات المتعلقة بالتعليم مثلما تحتاج لالتزام جميع الاطراف: أولياء الامور والطلاب والمدرسين والمديرين وجميع الاشخاص الذين سيكونون مستقبلا مسؤولين عن هذا النظام,

كما أشارت د. شيخة المسند اضافة لما ذكرته عن عناصر نجاح مشروع تطوير التعليم إلى عنصر آخر وهو المشاركة الذي وصفته بأنه مفهوم أساسي من المفاهيم التي تقوم عليها هذه المبادرة فأصدة بذلك مشاركة أولياء الامور والطلاب والمعلمين, كما نفتت أيضا د. شيخة المسند إلى قيمة المشاركة التي وصفتها بأنها جزء أساسي وسمه من سمات المجتمع الديمقراطي,

واستطرادا في هذا الصدد قالت د. شيخة المسند ان قطر الآن في سبيلها إلى تحقيق المجتمع الديمقراطي ومن ثم فإن تعويد الطلاب وأولياء الامور على مفهوم المشاركة وتحمل المسؤولية منذ البداية يعتبر عنصرا أساسيا وضروريا للوصول إلى مجتمع ديمقراطي صحي وحقيقي,

وأضافت د. شيخة المسند عنصرا آخر أو متطلباً من متطلبات نجاح مبادرة مشروع تطوير التعليم وهو دعم القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني,

وتوصلت بذلك د. شيخة المسند إلى بلورة وشرح مبادرة تطوير التعليم ثم انتقلت إلى ما يتم تنفيذه وهو المبادرة بتكوين القدرات الوطنية وتعزيز قيم وموروث المجتمع المحلي,

وقالت د. شيخة المسند ان مبادرة مشروع تطوير التعليم مسؤولية مشتركة التي اسمتها «مسؤولية الجميع» مسؤوليتنا جميعا بالمجلس الأعلى للتعليم ومسؤولية المجتمع الخارجي,

وقالت: قد يكون الموجودون في هذه القاعة قد وجدوا حلا لمشكلة تعليم ابنانهم ووجدوا بدائل متنوعة لتعليم ابنانهم ولكن علينا ان نفكر جيدا ان مشروع مبادئ تطوير التعليم هو لابنائهم وابدانهم وابدانهم,

مشيرة بذلك إلى البعد المستقبلي المتوخى من هذا المشروع ومعطياته التراكمية والتدرجية,

وقالت ان هذا المشروع سيكون لابناء ابناننا بل ولأجيال لاحقة اخرى إذ يجب علينا ان نفكر في المستقبل ومن ذلك بدأنا هذه المبادرة التي تعتبر امرا أساسيا وضروريا لتحقيق اهدافنا,



أعضاء المجلس الأعلى للتعليم يمثلون قطاعات الدولة

اعضاء المجلس الاعلى للتعليم يمثلون قيادات وقطاعات الدولة المختلفة يجمعهم التزامهم ببناء نظام تعليمي متميز لابناء قطر,

- ويتراأس سمو ولي العهد الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني المجلس الاعلى للتعليم,

- ونائب رئيس المجلس هي سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو أمير البلاد المفدى,

- ويضم المجلس الاعلى للتعليم في عضويته 8 اعضاء هم السيدة شيخة المحمود وزيرة التربية والتعليم والدكتور محمد صالح السادة مدير الشؤون الفنية بقطر للبتروول والشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني رئيس ديوان المحاسبة والدكتورة شيخة عبدالله المسند مديرة جامعة قطر ود. درويش العماري مدير هيئة التعليم والسيد عادل عبدالرحمن السيد مدير هيئة التعليم والسيد محمد خالد المانع رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة قطر, والسيد بدر عبدالله الدرويش رئيس مجلس ادارة البيت الحديث,



قيادة سياسية عليا تترأس المجلس للأهمية الاستراتيجية لتطوير التعليم

الدوحة - الوطن والمواطن

شرح د. محمد صالح السادة عضو المجلس الأعلى للتعليم أهداف هذا المجلس مبتدئا بالشق التوضيحي المشروح لمبادرة تعليم لمرحلة جديدة، فقال في مقدمة كلمته ان دولة قطر تعيش مرحلة من التطورات الشاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن الطبيعي بل من الأولويات ان تشمل هذه النقلة النوعية مجالات التعليم بكل مراحلها، تحقيقا لرؤية حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى لبناء نظام تعليمي على مستوى عالمي يؤهل دولة قطر ويعد مواطنيها لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، والجهود في مجال تطوير التعليم متواصلة فالشكر موصول لكل من ساهم ويساهم في هذا المجال وعلى رأسهم سعادة السيدة شيخة أحمد المحمود وزيرة التربية والتعليم،

وفيما يتعلق بالاهداف من إنشء المجلس الاعلى للتعليم فال د, محمد صالح السادة: بدأت مبادرة تطوير التعليم في شهر مايو 2001 وفي شهر نوفمبر 2002 انشء المجلس الأعلى للتعليم وهيئاته التابعة بمرسوم أميري:

- فيرسم المجلس السياسية التعليمية ويشرف على خطة التطوير,

- بينما تقوم هيئة التعليم التابعة للمجلس بوضع المعايير وإنشاء وتطوير المدارس المستقلة,

- ولعملية تطوير التعليم تأتي أهمية مراقبة أداء الطلاب والمدارس بطريقة علمية دقيقة تشمل اجراء الاختبارات الدورية المتقنة بالإضافة لتوفير المعلومات عن أداء المدارس, وهذا ما تقوم به هيئة التقييم,

- وتأتي هيئة التعليم العالي استكمالاً للعملية التعليمية ولدعم الخيارات النوعية لتعليم ما بعد المرحلة الثانوية,

وأوضح د, محمد صالح السادة انه للأهمية الاستراتيجية الكبرى لتطوير التعليم بقيادة المجلس قيادة سياسية عليا متمثلة في سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد الأمين رنيسا وسمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند, حرم حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى نانبا للرئيس,

وعن بقية الأعضاء فهم قيادات في مختلف القطاعات الحكومية والاقتصادية والاكاديمية ممن لهم اهتمامات تربوية وخبرات عملية وملتزمون بعملية التطوير,

واضاف انه من ناحية الجديد الذي يميز هذه المبادرة فهي أربعة مبادئ رئيسية:

- أولها الاستقلالية: بحيث تكون للمدرسة صلاحية تحديد وتنفيذ أفضل الوسائل لتلبية احتياجات الطلاب وأولياء الأمور وفقاً للمعايير التي تضعها هيئة التعليم,

- وبالطبع يتبع هذه الصلاحية مسؤولية تحكمها الشفافية وتحمل بذلك المدارس مسؤولية ادائها الاكاديمي والاداري والمالي,

- وسيوفر النظام الجديد بدائل متنوعة من المدارس والبرامج الاكاديمية,

- مما يمكن أولياء الأمور من اختيار المدارس التي تلبي احتياجات أبنائهم بشكل أفضل,

- وختاماً فتعليم المرحلة الجديدة تعليم يخاطب عقول أبنائنا ليساهموا في تنمية وطنهم,



الواجب يحتم علينا أن نوفر لأبنائنا أفضل تعليم

متابعة - حبشي رشدي

اكت د, شيخة عبدالله المسند عضو المجلس الاعلى للتعليم مديرة جامعة قطر بمناسبة انعقاد منتدى تعليم لمرحلة جديدة على ان دولة قطر تسعى لبناء نظام تعليمي حديث عالمي المستوى وقالت ان الواجب يحتم علينا ان نوفر لابنائنا افضل تعليم ممكن حيث ان ابناء اليوم هم معلمو الغد وقادته مشيرة الى ان الخطوات الاولى لمبادرة تعليم لمرحلة جديدة بدأت في مايو 2001 وبعد دراسة تحليلية عن نظام التعليم الحالي اصدر حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير البلاد المفدى مرسوما اميريا في نوفمبر 2002 يقضي بانشاء المجلس الاعلى للتعليم كجهة مسؤولة عن رسم السياسة التعليمية في الدولة كما نص المرسوم على انشاء هيئتي التعليم والتقييم كأجهزة تنفيذية لاهداف المجلس, وازافت د, شيخة المسند ان هذه المبادرة الشاملة ترتكز على اربعة مبادئ اساسية هي الاستقلالية والمسؤولية والتنوع والاختيار وتهدف هذه المبادئ في جملتها الى خلق بيئة جديدة للتعلم تمكن الطلاب والمدارس المستقلة من تحقيق أقصى درجات الاداء والتميز مما يوفر بدائل تربوية متنوعة تمكن اولياء الامور من اختيار ما يتناسب واحتياجات ابنائهم, وفي تهيئةها لمبادرة تعليم لمرحلة جديدة قالت د, شيخة المسند ان هذه المبادرة استراتيجية مبنية على قياس المخرجات والتدرج في التنفيذ من اجل بناء القدرات الوطنية وتعزيز القيم والموروث الثقافي وتعتمد مرحلة التنفيذ على عنصرين اساسيين اولهما تقييم تربوي شامل لمراقبة اداء الطلبة والمدارس وثانيهما انشاء مدارس مستقلة ممولة حكوميا, هذا وسيتم اجراء الاختبار الاول في شهري ابريل ومايو من العام الجاري 2004 ويتبعه افتتاح 15 مدرسة مستقلة في سبتمبر 2004 كما صرح السيد عادل السيد مدير هيئة التقييم بان التعليم مسؤولية الجميع, وتعليم لمرحلة جديدة مبادرة تحتاج لدعم ومشاركة كافة فئات المجتمع من اولياء امور الطلاب والطلاب انفسهم وكافة المستفيدين من مخرجات نظامنا التعليمي خاصة وانها تهدف الى تعليم يخاطب عقول الطلاب ليساهموا في بناء وطننا الحبيب, فيما قال مصدر مسؤول بالمجلس الاعلى للتعليم ان مبادرة تطوير التعليم العام في الدولة «تعليم لمرحلة جديدة» تهدف الى توفير افضل سبل التعليم لابناء لاعدادهم اعدادا يتواكب مع متطلبات مسيرة التنمية, وبدأت المبادرة في مايو 2001 بعد دراسة تحليلية وميدانية لمدة عام ونصف العالم عن نظام التعليم الحالي مما ابرزت عددا من الايجابيات والسلبيات منها وجود دافعية لدى المعلمين, المعرفة بالتوجهات التربوية الحديثة عند اصحاب القرار وتجربة المجتمعات التربوية, اما ابرز سلبيات النظام الحالي فهي المركزية ومحدودية آليات التطوير والتغيير نحو الافضل, في نوفمبر 2002 اصدر حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى مرسوما اميريا بانشاء المجلس الاعلى للتعليم وهيئاته التابعة له بصفته السلطة العليا المخولة برسم سياسة التعليم في الدولة والاشراف على تنفيذ خطة التطوير, مشيرا الى ان مبادرة تعليم لمرحلة جديدة تختلف اختلافا جوهريا عن الجهود السابقة لتطوير التعليم حيث انها مبنية على استراتيجية منتظمة معتمدة على مخرجات وتتضمن «1» الرقابة والتقييم الموضوعي لاداء الطلبة والمدارس «2» مدارس جديدة ممولة حكوميا تشجع على الابداع والتنوع وفق معايير منهجية متينة «3» تدرج مرحلي في التنفيذ من اجل بناء القدرات والطاقت الوطنية «4» تقييم مستمر لضمان الجودة, ووضح المصدر ان الهدف

،سمى سببره سيم سرب- جديده بر باد اسم سيمي سيد جبي سى سبير سبيج- سبي- سس باد سس من سس
دائرة المنافسة في الاقتصاد العالمي، وأوضحت مطوية اصدرها المجلس الاعلى للتعليم بمناسبة انعقاد منتدى مرحلة جديدة
للتعليم، ان مبادرة تعليم لمرحلة جديدة يحوي ستة اهداف فرعية وهي:

- تعزيز مبادنا وقيمنا واولوياتنا الوطنية،

- جعل الصفوف الدراسية مكانا مشوقا للتعليم،

- تشجيع الطلبة على توظيف اقصى امكاناتهم ومواهبهم،

- جعل المدارس مسؤولة عن الارتقاء بمستويات الاداء،

- اشراك اولياء الامور في العملية التعليمية وتلبية طموحاتهم،

- تخريج جيل من الشباب مؤهل للجامعات وللسوق العمل محليا وعالميا،

كما اوضحت المطوية كذلك ان مبادرة بهذه الابعاد والطموحات لا يتوقع ان تكون سهلة المنال او توتي اكلها سريعا، بل تحتاج
منا للدقة والتأني حتى نجني ثمارها جميعا، كما اوضحت المطوية ان دولة قطر استحدثت اربعة اجهزة تشرف على خطة تطوير
التعليم العام لمساندة تطورها ومراقبة سير عملها بموضوعية، واول هذه الاجهزة هو المجلس الاعلى للتعليم الذي يترأسه سمو
ولي العهد ونايبة الرئيس هي سمو الشبخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو امير البلاد المفدى والمجلس الاعلى للتعليم هو
السلطة العليا المسؤولة عن رسم السياسة التعليمية بالدولة والاشراف على تطويرها وثاني هذه الاجهزة هيئة التعليم: وهي
مخولة بالاشراف وتقديم الدعم اللازم للمدارس المستقلة من خلال تطوير معايير جديدة للمناهج تشجع افضل الممارسات والطرق
الحديثة في التدريس مع توفير برامج تطوير مهنية للمعلمين، وثالث هذه الاجهزة: هيئة التقييم وهي الجهة المسؤولة عن اعداد
واجراء الاختبارات الموحدة ومراقبة اداء الطلبة والمدارس على السواء، ورابع هذه الاجهزة هيئة التعليم العالي وهي مسؤولة
عن المنح والبعثات الدراسية كما توفر معلومات عن خيارات التعليم الجامعي في قطر وخارجها للراغبين في مواصلة دراساتهم
الجامعية، وجاء في المطوية كذلك ان «تعليم لمرحلة جديدة» يعمل على تشجيع الابتكار وتحسين اداء الطالب من خلال
استقلالية المدرسة فالمدارس المستقلة التي تمولها الدولة سوف تتوافر لها الحرية لاختيار فلسفاتها التربوية وطرق تدريسها ما
دامت التزمت بالمعايير الجديدة لمناهج اللغة العربية واللغة الانجليزية والرياضيات والعلوم، كما ان مبادرة تعليم لمرحلة جديدة
تضع المدارس موضع المسؤولية حيث تم اعتماد سلسلة الامتحانات الموحدة لتقدير تطور الطالب والمدرسة بصورة دورية مما
يؤدي الى تقييم اداء المدرسة بشكل موضوعي، اضافة الى ان تعليم لمرحلة جديدة يوفر بدائل تربوية متنوعة مع الحفاظ على
معايير ثابتة لمستوى الاداء حيث ان الفرصة متاحة لاولياء الامور والتربويين ورجال الاعمال وكل مهتم بالارتقاء بنوعية
التعليم في التقدم للحصول على ترخيص لانشاء مدرسة مستقلة لترجمة فلسفته التربوية، مما يوفر لاولياء الامور حق الاختيار
والمشاركة، فمع مرور الوقت سيزداد عدد المدارس المستقلة مما يسمح لاولياء الامور باختيار ما يتوافق مع احتياجات ابنانهم،



تصميم الاختبارات لطلابنا الأول من نوعه بالمنطقة

استهل عادل السيد مدير هيئة التقييم كلمته بتوجيه الشكر لسمو ولي العهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني رئيس المجلس الاعلى
للتعليم ولسمو الشبخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو امير البلاد المفدى نائب رئيس المجلس الاعلى للتعليم لاتاحة الفرصة
للمساهمة بتوضيح مبادرة تعليم لمرحلة جديدة وصفها بانها تمس كل فرد في المجتمع،

واضاف عادل السيد انه كما يقال فانه لا تطوير الا بالتقييم وانه سيحاول خلال هذه الدقائق ان يجيب عن الاسئلة الاساسية التي
تتعلق بهيئة التقويم لماذا وكيف وماذا فعلنا وصنعنا حتى هذه اللحظة،

وقال عادل السيد انه سيبدأ من حيث انتهى د، محمد السادة بالتركيز على المبادئ الاربعة التي تقوم عليها هذه المبادرة وانه
سيركز منها على مبادئ اساسيين هما المسؤولية الاساسية والاختيار واطاف ان هيئة التقويم تسعى الى انشاء نظام يوفر فيها
الادلة والادوات والنماذج التي تساعد على ارساء نظام التقويم بحيث يضبط ذلك المسؤولية المعطاة الى المدارس والاختيار
وتوفير المعلومات الصادقة والموضوعية التي تتيح لولي الامر ولمتخذ القرار اتخاذ القرار السليم الذي تبني عليه مسيرة الابناء
التعليمية وهذا المبدأ الاساسيان مرشدان لهيئة التعليم في عملها،

وتساءل عادل السيد: لماذا التقييم؟ واجاب ان التقييم عنصر من عناصر العملية التعليمية فالتقويم شامل لجميع عناصر العملية
التعليمية والمنظومة التابعة لها كما انه تقويم مستمر يبدأ مع بداية العمليات التعليمية ويستمر من خلالها ليطور الناتج منها،

وقال ان هيئة التقويم تسعى لتوفير التعليمات لكل الفئات المؤثرة والمتأثرة بهذا النظام التعليمي،

وعن رسالة هيئة التقييم قال عادل السيد ان الهيئة تسعى لتحقيق اقصى درجات الاداء لتعلم الطلاب واداء المدارس اذ ان التقويم
يركز على الطالب محور العملية التعليمية كما يركز على الركن الاساسي في العملية التعليمية وهو المدرسة،

وفي اجابته عن سؤال يتعلق بما سوف تقوم به هيئة التعليم قال عادل السيد ان الهيئة ستقوم بمجموعة من المهام الاساسية
تتمثل اولا في تقييم الطلبة في جميع المراحل الدراسية وسيتم ذلك بشكل اختبارات اربع مواد هي اللغة العربية واللغة
الانجليزية والعلوم والرياضيات اذ ستكون هذه الاختبارات مقننة تختص لدولة قطر وستبقى لدولة قطر وقد وضع في الاعتبار ان
تقيس المعايير والمستويات الدولية بحيث نتمكن ان نقارن اداء دولة قطر بطلية الدول الاخرى وقال عادل السيد انه بالنسبة لهذه
الاختبارات يجدر الإشارة الى امرين اساسيين اولهما انها صممت باللغة العربية لجميع المواد الأربع وبذلك تكون هذه الاختبارات

هي اول اختبارات مقننة بهذا المستوى تطبق في الدول العربية،

وثانيهما: ان دولة قطر قد حققت سبقا بتصميمها اختبار لمادة اللغة العربية، وهو اختبار مقنن سيتم تطبيقه لأول مرة في المنطقة العربية بدولة قطر،

وعن المهمة الثانية لهيئة التقييم قال عادل السيد ان الهيئة ستقوم بتقويم كافة المدارس وتقديم البيانات الدقيقة عنها لمتخذي القرارات مشيرا إلى انه حينما نقول اصحاب القرار فذلك يعني متخذي القرار من اعلى الهرم إلى ادناه فتقدم هذه البيانات والمعلومات إلى الطالب وإلى المدرس وإلى ولي الأمر كعنصر اساسي في العملية التعليمية ثم إلى جميع الفئات الأخرى التي لها علاقة مباشرة بالتعليم،

وعن المهمة الثالثة لهيئة التقييم قال عادل السيد ان الهيئة ستقوم كذلك بعمل الدراسات والبحوث نتيجة لتوافر هذه المعلومات، وستكون هذه الدراسات والبحوث عن التعليم في قطر ومدى فاعلية المدرسة وفضل التطبيقات والممارسات التربوية مشيرا إلى انه سوف تتوافر من خلال هذه العمليات مجموعة هائلة من المعلومات التي ستقوم هيئة التقويم بجمعها والحفاظ عليها وادارتها، ثم البدء في انشاء ما يسمى بالشبكة الوطنية للمعلومات التربوية،

واوضح عادل السيد ان هذه الشبكة من خلال استخدام مجموعة من الادوار تجمع هذه المعلومات، ولكن الهدف ليس هو فقط مجرد الجمع بل ان الهدف الاسمي منها هو ان تعيد هذه المعلومات إلى المجتمع التربوي وان نعيدها أيضا إلى المجتمع مشيرا إلى ان المشاركة في المعلومات والبيانات تتحول إلى معرفة، وهذه المعرفة هي قوة، والقوة قادرة على احدث التغيير الايجابي،

وقال عادل السيد انه لكي يتحول الحلم إلى واقع، والتخطيط إلى تنفيذ بدأنا في اولى هذه الخطوات في العام الدراسي الحالي تطبيق الاختبارات التي اطلقنا عليها مسمى التقويم التربوي الشامل في دولة قطر واخترنا مجموعة من المدارس وبدأت عملية التطبيق وبعد ذلك وخلال الايام القادمة سنقوم باختبار تجريبي لمساعدة الطلبة على اجتياز هذه الانواع من الاختبارات وكيفية دانها وتحسين مهارة الطلبة في اداء هذه الاختبارات، مشيرا إلى ان استبانات التقويم صممت لتلائم الطلاب والبيئة والمجتمع القطري فهي مجموعة من الاستبانات التي تتعلق بالطالب وتتعلق بولي الأمر واخرى بالمعلمين وثالثة بالهيئات الادارية في المدارس،

واوضح عادل السيد مجددا ان هذه الاستبانات الهدف منها ليس فقط جمع المعلومات لاجراء الدراسات وانما لاعادتها مرة اخرى إلى ولي الأمر بالدرجة الاولى وإلى المجتمع بجميع فئاته لربط هذه المعلومات بالعوامل التي تؤثر على الطالب مثل الدافعية والسلوك وغيرها من المتغيرات الأخرى،

وقال عادل السيد ان هيئة التقييم بدأت بتعميم ما يسمى تقرير الاداء المدرسي الذي هو عبارة عن اداة من الادوات التي تستخدم لتقويم اداء المدرسة وسوف تنشر هذه التقارير سنويا وسوف يستخدم في توفيرها واطلاع المهتمين بها عليها مجموعة من الادوات منها على سبيل المثال شبكة الانترنت بحيث تكون جميع هذه المعلومات متوافرة للجميع على اختلاف مستوياتهم،

واختتم السيد عادل السيد شرحه بتذكيره وتأكيده بالمبادئ الاساسيين اللذين سبق له الاشارة لهما وهما المسؤولية والاختيار مشيرا إلى ان هذين المبدأين سوف تسعى هيئة التقويم إلى تنفيذهما بقدر ما تستطيع ولكنه قال اننا سنبقى عاجزين الا اذا ساهم وساعد افراد المجتمع على تحقيق هذين المبدأين،

وقال عادل السيد ان هيئة التقييم تتوجه بدعوة إلى كل افراد المجتمع بالاسهام مشيرا إلى ان الهيئة ستبذل قصارى جهدها بجمع هذه المعلومات ولكن ستبقى هذه المعلومات قاصرة إلى ان يساهم افراد المجتمع باتخاذ القرارات المناسبة اذ يوميا يقوم الانسان صباحا ليتخذ مجموعة من القرارات في حياته فيجد ماذا سوف يرتدي من ملابس وماذا سوف يأكل وإلى أين سوف يذهب وماذا سوف يعمل؟ ولكن حينما نتخذ القرار التربوي فلا بد ان يكون القرار قرارا واعيا ومبنيا على معلومات صادقة وصحيحة،

وقال ان هذا ما سنعمله وما نعمله بالفعل وتبقى المسؤولية على المجتمع وتساءل من الحضور: هل أنتم مستعدون لتحمل المسؤولية معنا؟



«15» مدرسة مستقلة تبدأ بها الدراسة أول الدراسي المقبل

قدم د، درويش العماري مدير هيئة التعليم وعضو المجلس الأعلى للتعليم شرحا لدور الهيئة فقال بعد ان توجه بالتحية لسمو ولي العهد، ولسمو حرم سمو أمير البلاد المقدي ان رسالة هيئة التعليم تتلخص في عدة نقاط تنبثق من رسالة المجلس الأعلى للتعليم فقد عملت هيئة التعليم على ايجاد نظام تعليمي متميز يقدم تعليما متميزا ذا كفاءة لطلاب قطر بحيث تؤهم لمتطلبات القرن الواحد العشرين الذي وصفه بأنه قرن بكل مؤشرات ومعطياته يتسم بالسرعة سواء فيما يتعلق بنمط التغيير أو المتطلبات،

كما تقوم هيئة التعليم بتأهيل الطلاب بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات المجتمع ومن ذلك تعمل هيئة التعليم على ايجاد بدائل تربوية متنوعة في المجتمع القطري تتسم جميعها بالجودة والكفاءة بما يتيح ذلك لأولياء الأمور فرصة الاختيار الأفضل البدائل لابنائهم،

كما اضاف د، درويش العماري ان هيئة التعليم تعمل على ايجاد نظام يشارك فيه جميع المنتسبين للعملية التعليمية والتربوية بايجابية والتزام، وقال د، درويش العماري انه من الامور التي يتم التركيز عليها في هيئة التعليم ايجاد نمط مدرسي مختلف عما هو الحال عليه الآن مضيفا انه تم اختيار فكرة المدارس المستقلة التي وصف تسميتها بالمستقلة بأنها افضل كلمة تصور

كما اوضح د, العماري ان الاخذ بنموذج المدارس المستقلة يأتي ضمن التحولات الاخرى التي تشهدها دولة قطر سواء في المجالات السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية والتي تركز على المشاركة الايجابية, وقال: ان المدارس المستقلة بذلك تكون ركيزة اساسية وهامة في بناء الارضية المناسبة وايجاد المناخ الملائم والمواتي للمشاركة الايجابية من جميع القطاعات,

وقال د, العماري: ربما يتساءل كثيرون ما هي المدارس المستقلة التي هي باختصار مدارس حكومية تمولها الدولة وبحكم تمويل الدولة لها فان حق الالتحاق بهذه المدارس مكفول لجميع المواطنين, ولجميع من لهم حق التعليم العام سواء ابناء القطريين او ابناء من يعملون بالقطاع الحكومي والمختلط,

وحول انشاء هذه المدارس المستقلة قال د, العماري ان هذه المدارس يتم انشاؤها بقرار موافقة المجلس الاعلى للتعليم ومن هيئة التعليم كما ان هذه المدارس ستخضع لاشراف مالي واداري واكاديمي من قبل هيئة التعليم التي تحدد كذلك معايير المناهج والكفايات التربوية التي ينبغي على جميع هذه المدارس ان تفي بها وهذه المعايير والكفايات مبنية على معايير دولية بحيث تضمن ان مخرجات هذه المدارس توازي مثيلاتها في الدول المتقدمة فنحن نحرص الا تقل مخرجات التعليم في بلدنا عن مثيلتها في الدول المتقدمة جودة وكفاءة ومن ذلك سوف تلتزم جميع المدارس المستقلة بهذه المعايير وستحدد هذه المعايير الحد الأدنى الذي ينبغي ان تلتزم به كل مدرسة وللمدرسة الحق في تحقيق ما هو اكثر من ذلك اذ يرتبط هذا الهدف بإمكانات المدرسة واستعداد منتسبيها,

وقال د, العماري ان ما يميز المدارس المستقلة هو مساحة الحرية المتاحة لكل مدرسة فسوف تحدد المدرسة رسالتها واهدافها ورويتها والمصادر التعليمية التي تبني عليها وآلية تحقيق الاهداف التي يتم الاتفاق عليها مشيرا الى ان كل ذلك يجب ان يتماشى مع رسالة المجلس الاعلى وايضا مع الاهداف الوطنية,

وتناول كذلك د, درويش العماري في شرحه لماهية المدارس المستقلة ما يميزها فقال انه من المؤكد ان مساحة الحرية المتروكة للمدرسة سوف تؤدي الى التنوع المنشود مذكرا بما ذكره سمو ولي العهد رئيس المجلس الاعلى للتعليم حول المبادئ الاربعة الاساسية للمرحلة الجديدة للتعليم وترتكز عليها مبادئ تطوير التعليم وواحد من هذه المبادئ الاربعة الاستقلالية والثاني التنوع وقال انه باتاحة مساحة من الحرية سنصل الى التنوع المنشود مؤكدا اننا نريد من مدارسنا ان تكون متميزة وذات جودة ولكننا لا نريدها نسقا متكررا مشيرا الى انه مع ازدياد عدد المدارس سوف توجد المدارس التي تبرز في مجالات بعينها مثل ان تبرز مدرسة في مجال اللغات واخرى في العلوم وثالثة في مجال العلوم الدينية ورابعة في الاقتصاد وذلك دون المساس بالتنوع,

وقال د, درويش العماري ان التنوع امر اساسي وضروري لتحقيق المبدأ الرابع وهو الاختيار فلا معنى للاختيار دون التنوع فحينما نتاح عدة اختيارات امام الانسان وجميعها تتسم بالكفاءة والتنوع والتميز حينها يمكن لاولياء الامور حقيقة ان يختاروا فيما بينها,

كما سيكون اختيار اولياء الامور لمدارس ابنائهم بناء على المعلومات التي توفرها هيئة التقييم كما انه ايضا من الامور الجوهرية والاساسية التي ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار ان مبدأ الاختيار ليس فقط متاحا لاولياء الامور, ولكنه ايضا متاح للعاملين بالمدرسة سواء اكانوا هيئة ادارية او هيئة تدريسية, فالعمل في هذه المدارس يتطلب كفاءة ونوعية ربما لا تتوافر للعديد من العاملين بالمجال التربوي بالوقت الحاضر, ولضمان كفاءة هذه المدارس والعاملين بها ولتحقق هذه المدارس اهدافها, تم دعم كل مدرسة من هذه المدارس بمؤسسة تربوية متخصصة لها خبرة طويلة في هذا المجال وهذه المؤسسات حقيقة قائمة من دول عدة منها دول سبقتنا واخرى يؤكد نظامها التعليمي انه متقدم عما لدينا, وعن الدول التي سنتاتي منها هذه المؤسسات قال د, درويش العماري, ان هذه المؤسسات قائمة من نيوزيلندا وبريطانيا ومن الولايات المتحدة الأمريكية,

وقال اننا ندرك ان النظام الجديد يتطلب مهارات وآليات ولذلك كان التدريب امرا اساسيا وضروريا, ولذلك سيكون هناك تدريب في عدة جوانب منها تدريب العاملين بالهيئة الادارية لهذه المدارس لذا يتوقع ان تكون علاقات العاملين بالهيئات الادارية بهذه المدارس سواء بزملائهم بهذه المدارس أو الافراد في المجتمع الخارجي مختلفة عما هي عليه الآن, ومن ذلك فاننني اعتقد ان التدريب ضروري جدا,

كذلك سيتم تدريب الهيئة التدريسية حيث سيكون الطالب هو محور العملية التعليمية في المدارس المستقلة الجديدة اذ سيكون الطالب طالبا متعلما وليس طالبا «ممتلقنا» ولكي نحقق ذلك لابد من تدريب الهيئة التدريسية على الادوار والمهام الجديدة المتوقعة منها,

واضاف د, العماري: ان المدارس المستقلة ستبني كذلك جسورا جديدة مع المجتمع الخارجي ومن ذلك لابد من تدريب جميع المنتسبين الى المدرسة على كيفية التواصل مع المجتمع الخارجي سواء اكان المجتمع المحيط بالمدرسة مباشرة أو المجتمع الاوسع, مشيرا الى أهمية كل هذه الامور وانه لابد من الاستعانة بهذه الخبرات الدولية,

وقال د, درويش العماري: انه في شهر سبتمبر من العام الدراسي القادم «الذي يبدأ خلال العام الجاري 2004» يبدأ العمل بانشاء 15 مدرسة مستقلة, وهذه المدارس تغطي منطقة الدوحة وضواحيها, وقد تم اختيار هذه المدارس والطلبة الموجودين بها, بل سيكون لطلبتها الحق بالبقاء في هذه المدارس بعد تحويلها الى مستقلة, ولكن لولي أمر الطالب لأي سبب من الأسباب إذا اراد أن ينقل ابنه من هذه المدرسة ويضعه في مدرسة اخرى فهذا الحق متاح, لأن مبدأ الاختيار مبدأ مهم جدا في هذه المبادرة,

كما تم اختيار أصحاب التراخيص الذين سوف يناط بهم تحقيق الاهداف التربوية الخاصة بهذه المدارس كما اعتمدها المجلس الاعلى, ويتلقون حاليا التدريب من خلال مؤسسات الدعم المدرسي ومن خلال مؤسسة أخرى أيضا,

وكشف د, درويش العماري ان تدريب أصحاب التراخيص للخمس عشرة مدرسة بدأ منذ شهر ديسمبر من العام الماضي 2003 وسوف يستمر الى ما قبل بدء الدراسة, إذ ينصب هذا التدريب على المواد العلمية والهيئة التدريسية,

كما أوضح د. درويش العمادي انه من الالهية بمكان لتحقيق الاستقلالية لهذه المدارس سوف يقوم اصحاب التراخيص بتوظيف الهيئات الادارية والتدريسية في هذه المدارس المستقلة, وذلك في الحقيقة جزء من التدريب الذي يتلقونه في كيفية استقطاب الكوادر الادارية والتدريسية للمدارس,

مؤكدنا على ان اعداد هذه المدارس المستقلة سوف تزايد سنويا, مشيرا الى ان ذلك مرتبط بنجاح هذه المدارس التي أكد ايضا على ثقته بنجاحها قائلا لقد زرنا كل بذرة ووفرنا جميع الأمور الأساسية والضرورية لنجاحها,



اختيار «80» من بين «180» تقدموا للحصول على تراخيص المدارس المستقلة

متابعة - حبشي رشدي

حينما فتح باب النقاش والحوار بين الناظرين الرسميين الأربعة في المنتدى باسم المجلس الأعلى للتعليم والحضور وهم شخصيات متنوعة المسؤوليات والاختصاصات وجاءت الأسئلة مباشرة بعضها مستفسرا يسعى لإلقاء الضوء على نقاط رآها غامضة وبعضها الآخر أراد بطرح تساؤلاته التي من ثوابت ومبادئ وبعضها الثالث لم يخف تخوفاته ناشدا جرعة اطمئنان تتناسب مع الحماس الذي سرى في القاعة لمشروع جديد أقل ما يوصف به انه نقلة غير مسبوقه في نظامنا التعليمي خاصة ان هذه النقطة لم تضع لنفسها هدفا بسيطا بل كان الهدف المعلن ان تكون مخرجات التعليم في قطر كتفا بكتف نظيرتها في أكثر الدول تقدما,

الاعضاء الأربعة بمجلس التعليم الذين تصدروا بالشرح في هذا المنتدى كل في اختصاصه تفصيل مبادرة ومشروع تطوير التعليم تناوبوا في الإجابة عن هذه التساؤلات التي طرحت,

فأجاب كل من د. شيخة المسند ود. محمد صالح السادة و عادل السيد ود. درويش العمادي على ما طرحته شخصيات بارزة,

وجاء هذا النقاش كجزء رئيسي من جدول اعمال المنتدى بعد 20 دقيقة استراحة فصلت بين تعاقب طرح الأعضاء الأربعة بالمجلس الأعلى للتعليم, والفصل الأخير من المنتدى الذي استمر زهاء الساعتين, وفيما يلي التفاصيل:

كان السؤال الأول يتعلق بموقع التربية الدينية في المدارس المستقلة وخطة تطوير التعليم, إذ رأى البعض ان التركيز في تحديد مواد التقويم كما عرضها السيد عادل السيد تتعلق بمواد أربع رئيسية هي اللغة العربية واللغة الانجليزية والعلوم والرياضيات, مما جعل الحضور يتساءلون: أين موقع التربية الدينية بين هذه المواد, وذلك على الرغم من التأكيد المتكرر للدكتورة شيخة المسند على ان عنصرا من عناصر نجاح المشروع إعلاء الثقافة الوطنية والحفاظ على تراثنا وإيلائه الاهتمام الذي يتوازي مع كون مشروع تطوير التعليم وطنيا خالصا ابن ثقافة مجتمعه,

فقال د. محمد صالح السادة ردا على التساؤلات التي طرحها الحضور ان هذا المشروع يطرح أدوات عصرية راقية ومن خلال الإدارة الفاعلة يتم تدريس وتفعيل قيم المجتمع القطري, وبطريقة تلقائية سيكون لهذا النظام العصري القدرة على توصيل ثقافة المجتمع العربية والاسلامية بطريقة راقية فذولة قطر دولة عربية دينها الاسلام, والنظام الحديث ستكون له الفاعلية للتدريس والحفاظ على العادات والتقاليد واللغة العربية وديننا الاسلامي,

واضافت د. شيخة المسند الى اجابة د. محمد صالح السادة قولها: نحن مجتمع مسلم وعربي, وهذه قيمة اساسية غير قابلة للنقاش, او للجدال, بل وغير قابلة للتفاوض, فجميع ما يقود عملية تطوير التعليم هذه المسلمة إذ ان كوننا عربا ومسلمين مسلمة حقيقية, ولا يمكن بأي حال من الأحوال التنازل عن ذلك,

وقالت د. شيخة المسند, ان هذا المشروع تقوده عناصر قطرية, والمجلس الأعلى للتعليم هو مجلس مكون من عناصر قطرية ومديرو المشروع هم عناصر قطرية, والمدرسون ايضا عناصر قطرية, والطلاب عناصر قطرية وكذلك اولياء الأمور, ولكن الخبرة الفنية التقنية هي خبرة عالمية, وهذا شرط اساسي وضروري لنجاح المشروع,

وفي توضيحها لأسباب الاعتماد على خبرة عالمية قالت د. شيخة المسند ان ذلك لاننا لا نمتلك في قطر ولا في العالم العربي خبرة تقنية متخصصة: تستطيع ان ترتقي بنظامنا التعليمي ولتقريب فكرة أهمية الاعتماد على الخبرة العلمية الاجنبية في تطوير التعليم قالت د. شيخة المسند ان الواحد منا حينما يمرض يلجأ إلى أي طبيب في العالم ان لم يجد هذا الطبيب محليا,

وتساءلت: هل التعليم أقل شأننا من الصحة؟ فكما نلجأ للطب الاجنبي نلجأ كذلك إلى الخبرة العالمية في التعليم,

وأشارت د. شيخة المسند إلى ان مشروع تطوير التعليم في قطر بحث عن أفضل وأحسن الخبرات العالمية لقيادة وتدريب الكوادر الوطنية مؤكدة ان هذه الخبرات العالمية الاجنبية لا تضع لنا الاهداف ولا تحدد لنا المسلمات ولكن تضع لنا الخبرة التقنية فقط بينما الاهداف والمسلمات والمحتوى هي أهداف قطرية عربية مسلمة, و اضافت د. شيخة المسند انه لا يوجد لدينا شك في ذلك, فنحن نثق بعروبتنا وإسلامنا ولا نحتاج إلى التأكيد على ذلك باستمرار وبين أونة وأخرى فالإنسان غير الواثق بعروبيته وإسلاميته هو الذي دائما يحاول التأكيد بقوله: أنا مسلم,, وأنا عربي فإن كنت مسلما وعربيا فلماذا أحاول التأكيد على ذلك طول الوقت,

نعتر بإسلامنا

وأضاف د, درويش العمادي في الإجابة عن السؤال السابق إلى ما قالته د, شيخة المسند فقال ان كل الجهات المشرفة على هذه المبادرة قطريون بنسبة مائة في المائة وجميعنا نعتز بعروبتنا وإسلامنا وقطريتنا, ووصف د, درويش العمادي من طرخوا هذا السؤال بقوله انه يحق لهم ان يسألوا فهو سؤال مطروح وفي محله ولكننا نقول ان الجهة المشرفة على هذه المبادرة وهذا المشروع قطرية وطنية وتعتز بإسلامها وعروبيتها وبقطريتها كما اضاف د, عادل السيد مدير هيئة التقييم الى اجابات د, شيخة المسند ود, درويش العمادي, ود, محمد صالح السادة, قوله ان توزيع هيئة التقييم استبيانات سيفضي الى معلومات ستعاد الى اولياء الأمور, فهي انعكاس لارائكم, كما ان تركيبة هذه المدارس المستقلة ستتتيح لأولياء الأمور التأثير في هذه المدارس وقيادتها, فإن كان هناك قصور في جوانب القيم, فهذه فرصة لأقول انه سيتعين على المجتمع العمل على اثناء هذه القيم وتاصيلها والحفاظ عليها,

العلوم الشرعية

وقال عريف المنتدى انه لحساسية الموضوع, ولحق الجميع في التساؤل, فانه يجدر لفت الانتباه الى ان هناك أربع مواد سيتم التركيز عليها وهي اللغة العربية واللغة الانجليزية والرياضيات والعلوم فان تساؤلات وردتنا عن وجود مادة العلوم الشرعية او موقع المادة الدينية من هذه العملية, فتصدر د, درويش العمادي للإجابة عن هذا السؤال بقوله ان كل مدرسة مستقلة لا بد ان تدرس العلوم الشرعية, ففي كل المدارس سيتم تدريس العلوم الشرعية وهو ما أكد عليه,

زما التركيز على هذه المواد الاربعة الأساسية, فهو ايجاد تعليم متميز لجميع طلاب قطر, مشيرا الى ان ذلك لا يعني انه لا يوجد إلا هذه المواد الأربع فقط,

كما ان وجود اختبارات وطنية في المواد الأربع, لا يعني عدم وجود اختبارات في المواد الأخرى, بل لكل مادة اختبار, كما ان الاختبارات الوطنية لن تكون المحدد لنجاح الطالب او رسوبه فقط, بل الذي سيحدد ذلك الآلية التي تضعها المدرسة ضمن خططها التعليمية, ويتم اعتمادها من المجلس, ومن ذلك فان كل المواد التي تدرس في المدارس المستقلة لها اختبارات, وبحسب الخطة التعليمية التي تضعها المدرسة ويوافق عليها المجلس الأعلى للتعليم,

أولياء الأمور

وقال عريف الجزء النقاشي من المنتدى ان هناك العديد من الاسئلة معنونة بأسماء أصحابها, وتساءل: هل استمر في سرد الاسئلة, أم تحبون ان يقوم صاحب كل سؤال بطرح سؤاله,

وأومى له بأن يطرح ويقرأ هو الاسئلة مقرونة بأسماء أصحابها ان كانت ورقة السؤال مدونا بها اسم صاحب السؤال,

فقال عريف الحوار: هناك سؤال مقدم من السيد محمد سعيد المري عضو المجلس البلدي ويقول هذا السؤال: ما هو دور اولياء الأمور في المدارس المستقلة حيث اوضح الاخوان انه ستكون هناك مشاركة فاعلة بين اولياء الامور ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف انواعها وما هو المطلوب من ولي الامر في هذه المرحلة التي هي مرحلة تغيير استراتيجي بشكل عام؟ فقالت د, شيخة المسند: انه مثل ما قيل سابقا ان هذا المشروع - مبادرة تطوير التعليم قائم على مبدأ المشاركة وبالدرجة الاولى مشاركة اولياء الامور مشيرة الى ان مشاركة ولي الامر تبدأ من عملية الاختيار حيث هو الذي يختار المدرسة لابنه كما ان ولي الامر قد يكون عضوا في مجلس ادارة هذه المدرسة او جمعيات اولياء الامور في هذه المدارس ومن ثم فهناك مسؤولية كبرى على اولياء الامور فعلى ولي الامر الا يتوقع ان تقتصر مسؤوليته عندما تحدث مشكلة لابنه ولكن عليه الوجود والانتظام في حضور الملتقيات المطلوب حضوره فيها والتزامه بمتابعة تقدم ابنه في المدرسة فهذا شرط اساسي لهذا المشروع مشيرة الى انه بدون تعاون الاسرة مع المدرسة لا يمكن تحقيق النجاح المطلوب في هذا المشروع فالتعاون مطلوب جدا وولي الامر شريك اساسي في هذه المدارس المستقلة بدءا من مرحلة الاختيار حتى مرحلة الادارة والتعليم,

مصير وزارة التربية

وقرأ عريف المنتدى سؤالا وجهته د, منى بنت سحيم من جامعة قطر تتساءل فيه عن دور وزارة التربية والتعليم مستقبلا والى ماذا تؤول اليه هذه الوزارة؟

- واضاف عنها: هذا يقودنا الى سؤال آخر الى ماذا سيؤول اليه حال الكفاءات والكوادر الموجودة حاليا في وزارة التربية والتعليم بسواعد اكانت كوادر تعليمية او اداريين حتى لا نقع مستقبلا في مشكلة بظالة مقنعة؟

فقال د, محمد صالح السادة ردا على هذا السؤال: نحن نركز على العملية التعليمية ذاتها, وعلى تحقيق الأهداف من العملية التعليمية وعلى الوصول إلى تعليم راق يضاها الموجود في الدول المتقدمة,

وهناك خيارات عديدة في الآلية التي توصلنا إلى هذا الهدف كما ان هذه الآليات ايضا مرنة, وبالتالي لا نستطيع الان التحدث عن المستقبل عما سيحدث, لكن التركيز الآن على الهدف, والوصول اليه اما الآلية فسوف تختارها حكومتنا الرشيدة, واضاف إلى ذلك د, درويش العمادي بقوله ان مبادرة تطوير التعليم هي مبادرة قطرية واستمراريتها تعتمد في المقام الاول على تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية على متابعة المسيرة, ومن هذا المنطلق صممت المبادرة بآلية استيعاب كل من لديه كفاءة, ومن ثم سيعاد تأهيلهم وتدريبهم ضمن المبادرة الجديدة,

فالمبادرة نحو تعليم جديد مبادرة وطنية تعتمد وفي المدى البعيد على الكوادر الوطنية ومن هذا المنطلق فاننا اخذنا في هيئة التعليم على عاتقنا فتح باب التأهيل واعادة التدريب ذلك لان الكثير من الكوادر لديها المؤهلات اللازمة ومن يحتاج إلى اعادة تأهيل سيتم تأهيله وتدريبه لاستيعابه ضمن المبادرة,

القطاع الخاص

وقرأ عريف المنتدى كذلك سؤالا مقما من سعيد بن عبد الله المسند الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني: ما هو المطلوب من

القطاع الخاص؟ وما هي الالية المطلوبة من القطاع الخاص لانجاح هذا المشروع؟ فرد د, محمد صالح السادة على هذا السؤال بقوله: حقيقة ان المشروع يعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة القطاعات المختلفة, وبخاصة قطاع مهم جدا هو القطاع الخاص,

واضاف: بنظري ان المدارس المستقلة من خلال ما عرضه د, درويش العمادي, فان كل مدرسة ستحمل لنفسها طابعا خاصا, بل سيكون هناك تنوع, وابرار معالم خاصة لكل مدرسة, مشيرا الى أن المجال مفتوح امام القطاعات الاقتصادية والقطاع الخاص لتبني امثال هذه المدارس لوضع ميزة ما فيها, التي سوف تنفرد بها, فكل جهة ستتاح لها ان تضع ميزة تميز مدرسة عن مدارس اخرى, مؤكدا ان القطاع الخاص لا شك انه قطاع مهم في دعم المسيرة التعليمية,

وقرأ ايضا عريف المنتدى بسؤال ورد من د, لولوة بنت عبد الله المسند مديرة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وهو حول المعايير التي اتبعت لاختيار اصحاب تراخيص المدارس المستقلة؟ وما هي الجهات التي تقوم على اختيار هذه المؤسسات؟ فهل هناك تصور كامل وخطة معينة لتقنين هذا الموضوع,

فرد د, درويش العمادي على ذلك فوصف اولا السؤال بأنه سؤال جيد وفي مكانه خاصة ان المجلس بصدد الاقرار النهائي عن وقع عليهم الاختيار لمنحهم الترخيص واضاف ان عملية اختيار اصحاب التراخيص اخذت وقتا طويلا ففي شهر اكتوبر وضعنا اعلانا لمن لديهم الرغبة في المشاركة والاشراف على هذه المدارس وتقدم 180 شخصا للهيئة ببدون رغبتهم في المشاركة في هذه المبادرة,

واضاف بنظرة اولية كانت هناك عدة لجان تعمل معنا في الفرز وقد تم اختيار 80 فقط من بين المتقدمين الذين عددهم كان 180 وذلك بناء على مقابلات تم اجراؤها ثم تم وضع هؤلاء في برنامج تدريبي على مدى شهرين وفي كل شهر مدة اسبوع وبعد فترة التدريب تمت مقابلة 43 مرة اخرى ومن خلال ذلك تم اختيار العناصر التي وقع عليها الاختيار,

واضاف ايضا بالمناسبة ان صاحب الترخيص هو فرد ولكن لن يكون كيانا قانونيا مستقلا يمكن ان يتكون من فردين او اكثر كما يمكن ان يكون مؤسسة,

موضحا كذلك بمثال: انه يمكن لبنك قطر الوطني ان يتقدم لاستصدار ترخيص كمؤسسة فانه في هذه الحالة يطلق عليه صاحب ترخيص كما يمكن لكيوتل ان تكون صاحبة ترخيص بالمثل كما يمكن لفرد او فردين او اكثر يكونون مؤسسة تعليمية دورية مستقلة وهؤلاء يصبحون في هذه الحالة اصحاب ترخيص مؤكدا على ان هناك كثيرا من التأثير في اختيار هذه الكوادر لأن المهمة المناطة بها ليست مهمة سهلة ومن ذلك كنا حريصين ومتأنين حقيقة في اختيار من يشرفون على هذه المدارس,

دور المجلس

وطلبت د, شيخة المسند ان تضيف الى ذلك اضافة قصيرة فقالت ان المجلس الاعلى للتعليم هذه الجهة التي تعتمد اصحاب التراخيص فهينة التعليم تقوم باختيارهم وفق معايير وعملية طويلة ومعقدة فهناك معايير ينبغي توخيها في اصحاب التراخيص ولكن المجلس الاعلى للتعليم هو الهيئة المخولة بمنح الترخيص في النهاية,

خبرة لبنانية

وقرأ أيضا عريف المنتدى سؤالا قال ان صاحبه لم يذكر اسمه وهذا السؤال يقول: هناك نية للاستعانة بخبرات دولية في مجال التدريب والتطوير ومن ذلك يحق التخوف من بث افكار لا تنتمي لثقافتنا وعاداتنا ومن ذلك فالسؤال: لماذا لا يتم الاستعانة بخبرات عربية خاصة لبنانية وعلق عريف الحفل: انه ربما صاحب السؤال من لبنان الشقيق وضحك الحضور لهذه اللفتة, وقالت د, شيخة المسند ان هذا السؤال قد اجبنا عنه في البداية فهذا المشروع مشروع قطري والمقومات الاساسية التي يقوم عليها احترام القيم والعادات والتقاليد والتراث القطري, واضافت: لبيت انه يوجد في العالم العربي من يملك الخبرة والتقنية وإلا كنا أضرناه ولكننا أسعد الناس بذلك ولكن جميعنا يعرف ان هذه الخبرات الفنية والتقنية غير موجودة للأسف الشديد في العالم العربي قد تكون قطر ان شاء الله في المستقبل أول دولة عربية تملك أشخاصا لديهم هذه الخبرات خاصة بعد المرور في هذا المشروع, ويضاف إلى ذلك ان هذا المشروع فيه خبرات عالمية متنوعة من أميركا اللاتينية وحتى نيوزيلندا واستراليا بل يوجد في المشروع اشخاص من العالم العربي ومن لبنان بصفة خاصة ولكن الدولة تبحث عن أفضل خبرة فنية وتسعى إلى هذه الخبرة لتجدها لإنجاح هذا المشروع,

التقييم

وقرأ عريف المنتدى سؤالا من جاسم محمد المنصوري من اتصالات قطر والسؤال حول: الأسس التي تحكم عملية التقييم فهل هناك معايير معينة تحكم التقييم؟ فرد السيد عادل السيد مدير هيئة التقييم على ذلك بقوله ان أهم عوامل وأسس عملية التقييم هي تعدد المؤثرات بمعنى ان هناك تقييما له مؤثرات تتعلق بالطالب والمدرسة والعاملين بالمدرسة وعلاقة هذه العوامل مع بعضها البعض وتفاعلها وما ينتج عن ذلك وأيضا علاقة هذه العوامل بالمؤثرات الخارجية: البيت والوالد والخلفية الثقافية والاقتصادية, كما سيتم الاستفادة من النمذج المدرسية الفعالة في بناء نماذج معايير التقييم والمؤثرات بالإضافة إلى المؤثرات العالمية والمهارات, فالطالب في الصف الرابع الابتدائي على سبيل المثال, عليه ان يتقن المهارات التالية في الرياضيات أو في العلوم,, الخ,

الطلاب الحاليون

وقرأ عريف المنتدى سؤالا آخر من السيدة مريم محمد حسن الهاجري مديرة مركز تقنية المعلومات بمركز البلاغ حول امكانية إيماج النظام القديم بالنظام الجديد وما هو مصير الطلاب الملحقين بالنظام القديم حاليا في مراحل التعليم المختلفة الابتدائية والاعدادية والثانوية,

فرد د, درويش العمادي على ذلك بقوله انه مثل ما ذكرت د, شيخة المسند ان المشروع من سماته التدرج حيث سيتم البدء بعدد محدود من المدارس ويتم التعديل ان احتجنا إلى ذلك وتزيد اعداد المدارس المستقلة تباعا, فالمدارس التي تم تحويلها إلى

مدارس مستقلة قد تم تحويلها بطلابها بمعنى ان الطلاب الموجودين في هذه المدارس سيظلون فيها والباب مفتوح لكل ابناء دولة قطر للالتحاق بهذه المدارس مادامت الشروط تسمح بذلك، فهناك طاقة طلابنا تستوعبها كل مدرسة مثل ان يكون العدد «100» أو «700» ولكن لا يمكن ان يكون بالمدرسة 10 آلاف طالب فالمدرسة متاحة للجميع بشرط وجود أماكن ونحن حريصون ألا يكون عدد الطلاب في الفصل الواحد مكتظا كما هو الحال الآن في بعض المدارس، وقرأ أيضا عريف المنتدى سؤالا من السيد سالم محمد مبارك عضو المجلس البلدي يقول ان مدرسة عمر بن الخطاب هل ستكون نموذجا لهذه المدارس المستقلة؟ فقال د، درويش العمادي اننا فخورون بتجربة المجمعات التربوية، فهي تجربة تدعو للفخر بكل القائمين عليها، ومن المناسب ان اذكر، ان اللجنة الاشرافية على المجمعات التربوية هي برئاسة سعادة السيدة شيخة المحمود وزيرة التربية والتعليم، والتي قامت في الحقيقة بعمل ممتاز في المجمعات التربوية، وهذه المجمعات هنا في حقيقة الأمر، وابتداء من العام الدراسي 2005/2004 ستصبح من المدارس المستقلة، وهي نموذج من النماذج وفي المستقبل ستكون هناك نماذج أخرى، وان تكررت النماذج لا بأس، ولكن هذه النماذج سوف يحددها اولياء الامور، والنموذج الموجود حاليا في عمر بن الخطاب هو واحد من النماذج التي قد تتكرر، ولكن قد يتوافر نموذج ثان وثالث ورابع، والمسميات ليست هي القصد، ولكن الهدف هو توفير نموذج تعليمي متطور،



طخصيات حضرت منتدى تعليم لمرحلة جديدة

بلغ عدد الشخصيات التي دعيت لحضور منتدى تعليم لمرحلة جديدة 328 شخصية كان في مقدمتهم اصحاب السعادة الشيوخ والوزراء وسعادة السيد محمد بن مبارك رئيس مجلس الشورى وسعادة اللواء الركن: حمد بن علي العطية رئيس الاركان وسعادة الشيخ فلاح بن جاسم آل ثاني وزير شؤون الخدمة المدنية وسعادة الشيخ عبد الله بن محمد بن سعود آل ثاني رئيس الديوان الأميري وسعادة السيدة شيخة المحمود وزير التربية والتعليم بالإضافة الى سعادة السيد ربيعة الكعبي وكيل وزارة التربية والتعليم وسعادة السيد عبد العزيز عبد الله تركي السبيعي وزير التربية والتعليم الاسبق وسعادة السيد محمد عبد الرحيم كافود وزير التعليم الاسبق وحشد هائل من الشخصيات العامة وكبار المسؤولين،

ومن حضور هذا المنتدى الذي يوصف بأنه يعتبر نقطة تحول كبيرة في النظام التعليمي بقطر: السيد ابراهيم عبد الرحيم محمد الهيدوس «رئيس المجلس البلدي المركزي» السيد ابراهيم عبد الله حسن الابراهيم «عضو المجلس البلدي المركزي» الدكتور ابراهيم علي هاشم السادة «خبير بمكتب سعادة الأمين العام» الدكتور ابراهيم صالح النعيمي «عضو مجلس الجامعة - الاستاذ بقسم الكيمياء» الدكتور احمد حمد لاهوب المهندي «مدير مشروع الحكومة الالكترونية» الدكتور احمد عمر حسنة «عضو اللجنة الاكاديمية» السيد احمد سعد البوعينين «نائب رئيس التحرير» السيد احمد جاسم الحمر «المدير العام» السيد احمد بن خالد السويدي «المدير العام» السيد احمد بن محمد السليطي «عضو اللجنة الوطنية لحقوق الانسان» السيد احمد الخليفي «مدير الجمعية القطرية للتصوير الضوئي» السيد احمد المناعي «المدير العام» السيد احمد ابراهيم حمد الحميدي «عضو المجلس البلدي المركزي» السيد احمد علي «المشرف العام»، السيد احمد يوسف الشيب «مدير ادارة تطوير المشاريع»، السيد احمد محمد الهتمي «عضو المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية» السيد احمد ابراهيم سلطان «عضو المجلس البلدي المركزي»، السيد اكبر الباك «المسؤول التنفيذي» السيدة آمال عبد اللطيف المناعي «المدير العام للامانة» الدكتورة ايمان النعمة «وكيلة عمادة شؤون الطلاب» السيد ايمن محمد عبوشي «مراسل» السيد ابراهيم عبد الرحمن مفتاح المفتاح «عضو مجلس الادارة» سعادة الدكتور حجر احمد حجر «وزير الصحة العامة» الشيخ الدكتور حمد بن ناصر آل ثاني «المدير العام» سعادة الدكتور حمد عبد العزيز الكواري «عضو الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى» الشيخ الدكتور خالد بن جبر ال ثاني «رئيس مجلس الادارة» الشيخة الدكتورة منى بنت سحيم بن حمد آل ثاني «رئيس مجلس الادارة» سعادة السيد احمد عبد الله المري «وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية» سعادة السيد حسن عبد الله الغانم «وزير العدل» سعادة السيد ربيعة محمد الكعبي «وكيل وزارة التربية» سعادة السيد محمد عبد الله الرميحي «مساعد وزير الخارجية لشؤون المتابعة» سعادة السيد أحمد عبد الله آل محمود «وزير الدولة للشؤون الخارجية - عضو مجلس» سعادة السيد ابراهيم راشد ابراهيم المسند «وكيل وزارة الشؤون البلدية والزراعة»، سعادة السيد شريدة جبران الكعبي «عضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى»، سعادة السيد عبدالعزيز عبد الله تركي السبيعي «عضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى»، سعادة السيد عبدالعزيز الخليفي «وكيل وزارة الاقتصاد»، سعادة السيد عبدالله عبداللطيف المسلماني «الأمين العام لمجلس الوزراء»، سعادة السيد عبدالله خالد العطية «محافظ مصرف قطر المركزي»، سعادة السيد عبدالله بن حمد العطية «وزير الطاقة والصناعة»، سعادة السيد علي سعد الكواري «وزير الشؤون البلدية والزراعة»، سعادة السيد مبارك علي خاطر «عضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى»، سعادة السيد محمد بن عيسى المهندي «وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء»، سعادة السيد محمد بن مبارك الخليفي «رئيس مجلس الشورى»، سعادة السيدة شيخة أحمد المحمود «وزيرة التربية والتعليم - عضو المجلس الأعلى»، سعادة الشيخ / حمد بن ثامر آل ثاني «رئيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون»، سعادة الشيخ / حمد بن ناصر آل ثاني «وزير الدولة للشؤون الداخلية»، سعادة الشيخ عبدالله بن سعود بن عبدالعزيز آل ثاني «رئيس ديوان المحاسبة - عضو المجلس الأعلى»، سعادة الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني «وزير شؤون الخدمة المدنية والإسكان»، سعادة الشيخ محمد بن خالد آل ثاني «وزير الدولة»، سعادة الشيخ محمد بن أحمد بن جاسم آل ثاني «وزير الاقتصاد والتجارة»، الدكتورة الشبيخة غالية بنت محمد بن حمد آل ثاني «رئيسة قسم الأطفال»، السيد العزب الطيب «محرر»، السيد العقيد سبيعان مسمار الجاسم «عضو المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية»، السيد العميد ركن سعيد غيثان المنهالي «قائد كلية محمد بن أحمد العسكرية»، السيد العميد سريع راشد الكعبي «مدير إدارة المرور»، السيد العميد سعد جاسم الخليفي «عضو المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية»، السيد اللواء الركن حمد علي العطية «رئيس أركان القوات المسلحة»، السيد المهندس مبارك عبدالله الخليفي «عضو المجلس الأعلى للبيئة والمحميات»، السيد المهندس محمد جاسم المسلماني «عضو المجلس الأعلى للبيئة والمحميات»، الدكتورة الهام بدر «إذاعية»، الدكتورة آمنة السويدي «باحثة الاحتياجات الخاصة»، السيد بابكر عيسى «مدير التحرير»

السيدة باسمه بو حليقة «الملحق الثقافي»، السيد بالا شاندران «رئيس التحرير»، السيد بدر الحوطي «مستشار - السفارة

الكويتية»، السيد بدر عبدالله الدرويش «المدير العام - عضو المجلس الأعلى للتعليم»، السيد بوني جيمس «محرر»، السيد تركي محمد الخاطر «مدير مؤسسة حمد الطبية»، السيد توني جونز «مدير المجلس الثقافي البريطاني»، الشيخ ثاني بن عبدالله آل ثاني «رئيس لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة»، الدكتور ثقييل ساير الشمري «رئيس محكمة الاستئناف الشرعية»، السيد جابر الحرمي «مدير التحرير»، السيد جاسم عبدالله جاسم المالكي «عضو المجلس البلدي المركزي»، الدكتور جاسم محمد النصر «مدير ادارة التخطيط الاجتماعي بالإنابة»، السيد جاسم أحمد عبدالله الحمادي «نائب رئيس التحرير»، السيد جاسم المنصوري «مدير خدمة الإنترنت»، السيد جاسم الجيدة «رئيس مجلس الإدارة»، الدكتور جاك ديفيز «مدير برنامج الجسر الأكاديمي»، السيد جمال فايز «كاتب»، الدكتور جهينة سلطان العيسى «أستاذ - قسم الاجتماع»، السيد جينا كولمان «مراسل»، السيد حامد عبدالعزيز الحامد «نائب رئيس مجلس الإدارة»، السيد حبشي رشدي «صحفي»، الدكتور حسن لحدان المهندي «نائب رئيس الدنرة القانونية»، السيد حسن علي بن علي «رئيس مجلس الإدارة»، السيد حسن جاسم درويش فخرو «عضو مجلس الإدارة»، السيد حسن المحمدي «كاتب»، السيد حسن محمد العمادي «مدير ادارة الاحصاء»، الدكتور حسن محمد عبدالله الأنصاري «مدير مركز الخليج للدراسات» السيد حسين يوسف الملا «وكيل وزارة الاسكان والخدمة المدنية»، السيد حسين الفردان «رئيس مجلس الإدارة»، الدكتورة حصة صادق «وكيلة كلية التربية»، الشبيخة حصة بنت خليفة بن أحمد آل ثاني «مقرر لجنة الأمم المتحدة لذوي الاحتياجات الخاصة»، السيدة حصة العوضي «كاتبة»، الدكتورة حصة الجابر «مدير ادارة تكنولوجيا المعلومات»،

الشبيخة حصة بنت خليفة بن حمد آل ثاني «نائب رئيس مجلس الإدارة»، السيدة حصة معرفية «رئيسة التعليم النموذجي»، السيد حمد بن أحمد المهدي «عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان»، الشيخ حمد بن سحيم آل ثاني «رئيس مجلس الإدارة»، السيد حمد السليطي «رئيس التعليم الأهلي»، الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني «الأمين العام»، السيد حمد راشد المهدي «المدير العام»، الشيخ حمد بن ناصر بن فالح آل ثاني «مدير ادارة الشؤون المالية والادارية»، الدكتور حميد عبدالله المدفع «نائب مدير الجامعة للشؤون الادارية»، السيد خالد الدرويش «كاتب»، السيد خالد الجابر «كاتب»، السيد خالد فهد الخاطر «مدير ادارة المعلومات والبحوث»، السيد خالد محمد مبارك العلي «عضو المجلس البلدي المركزي»، السيد خالد محمد طيب مصطفى «عضو مجلس الإدارة»، السيد خالد المنصوري «مدير ادارة الشؤون الاوروبية والأميركية»، السيد خالد بن محمد العطية «رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان»، الشيخ خالد بن جاسم آل ثاني «مدير ادارة الشؤون القانونية لحقوق الإنسان»، السيد خالد جبر سلطان الكواري «عضو المجلس البلدي المركزي»، السيد خالد عبدالعزيز الباكر «عضو مجلس الإدارة»، السيد خالد غانم العلي «الأمين العام للمجلس الاعلى للبيئة والمحميات الطبيعية»، الدكتور خالد ابراهيم السليطي «مدير معهد التنمية الادارية»، الدكتور خالد ناصر الخاطر «عميد كلية الاقتصاد والادارة بالانابة»، السيد خلف المناعي «نائب رئيس مجلس الإدارة»، السيد خلفان النعيمي «مدير منطقة دخان التعليمية»، السيد خليفة عبدالله السبيعي «المدير العام»، السيد خليفة الحسيني «رئيس المحليات»، الشيخ خليفة بن جاسم محمد بن جاسم آل ثاني «عضو مجلس الإدارة»، السيد خليفة صقر الهتمي «المدير العام»، السيد خليفة صلهايم الكبيسي «مدرس / مدرسة اسامة بن زيد الابتدائية للبنين»، الشبيخة خولة آل ثاني «مديرة العلاقات الثقافية»، الدكتور دانيال ألونسو «عميد كلية طب وايل كورنيل - قطر»، السيد دحلان جمعان بشير الحمد «عضو مجلس الإدارة»، الشيخ راشد بن عويضة آل ثاني «عضو مجلس الإدارة»، السيد راشد بن خليفة آل خليفة «مدير ادارة المتابعة وتقييم الاداء»، السيد راشد جاسم المريخي المهدي «عضو المجلس البلدي المركزي»، الدكتورة زكية مال الله «كاتبة»، السيد سالم بن راشد المريخي «عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان»، السيد سالم بن عبدالله العلوي «الملحق الثقافي»، السيد سالم محمد مبارك آل نابت «عضو المجلس البلدي المركزي»، السيد سعد علي حسن النعيمي «عضو المجلس البلدي المركزي»، السيد سعد ابراهيم المهدي «مدير المشاريع»، السيد سعد محمد الرمحي «سكرتير سمو الأمير لشؤون المتابعة»، السيد سعد محمد الكبيسي «مساعد الوكيل للشؤون الثقافية»، الدكتور سعد بن راشد الكعبي «عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان»، الشيخ سعود بن محمد بن علي آل ثاني «رئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث»، السيد سعود المانع «المدير التنفيذي»، الشيخ سعود بن خالد آل ثاني «رئيس الهيئة العامة للشباب»، السيد سعود عبدالله حنزاب المري «عضو المجلس البلدي المركزي»، السيد سعيد عبدالله المسند «المدير العام»، الدكتور سلامة السويدي «وكيلة كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية»، السيد سلطان عبدالله السويدي «وكيل وزارة العدل»، السيد سلطان المريخي «مكتب ولي العهد»، السيد سلمان المالكي «رئيس مجلس الإدارة»، السيد سليمان حيدر سليمان آل حيدر «عضو مجلس الإدارة»، السيد سيد ابو اليزيد «محرر شؤون تعليمية»، السيد سيف الحجري «نائب رئيس مجلس الإدارة»، الدكتور سيف المريخي «مدير مركز الوثائق والدراسات الانسانية»، السيد سيف مقدم البوعينين «مساعد وزير الخارجية»، السيد شاهر سعود شاهر الشمري «عضو المجلس البلدي المركزي»، السيدة شبيخة حسن يوسف الجفيري «عضو المجلس البلدي المركزي»، السيدة شبيخة الخال «رئيسة التعليم الابتدائي»، الدكتور شيك ثورب «عميد مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع»، السيد صالح محمد النابت «مدير ادارة التخطيط الاقتصادي بالانابة»، السيد صالح احمد الاشقر «مدير تحرير النشرة الاقتصادية»، السيد صلاح احمد العجلان «الملحق الثقافي»، السيد صلاح الجيدة «المدير العام»، السيدة ضيا سلمان «مديرة العلاقات العامة»، السيد طافي راشد الأرضي «عضو المجلس البلدي المركزي»، السيد طلعت موسى «مراسل»، الشبيخة عائشة بنت خليفة آل ثاني «رئيس مجلس الإدارة»، الدكتورة عائشة الأنصاري «عضو مجلس الإدارة»، السيدة عائشة يوسف فخرو «إدارة تعليم البنات»، السيدة عائشة بعيان «كاتبة»، السيدة عائشة عبدالله الأنصاري «نائب رئيس مجلس الإدارة»، الدكتورة عائشة يوسف المناعي «عميدة كلية الشريعة»، السيد عادل علي الخال «مدير لدراسة المنظمات والمؤتمرات والاتفاقيات»، السيد عادل علي بن علي المسلماني «العضو المنتدب»، الدكتور عبد الحميد الأنصاري «أستاذ كلية الشريعة»، السيد عبدالرازق محمد الصديقي «عضو مجلس الإدارة»، السيد عبدالرحمن سيف المعضادي «نائب رئيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون»، سعادة عبدالرحمن بن عبدالله آل محمود «رئيس المحاكم الشرعية»، السيد عبدالرحمن عبدالجليل عبدالغني عبدالغني «عضو مجلس الإدارة»، الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني «رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب»، السيد عبد الرحمن ناصر العبيدان «مدير إذاعة قطر»، السيد عبدالرحمن محمد الخليفي «مدير ادارة الشؤون الآسيوية والأفريقية»، السيد عبدالعزيز العمادي «نائب رئيس مجلس ادارة»، السيد عبدالباسط احمد الشبيبي «المدير العام»، السيد عبد الرحمن عبد الله الأنصاري «مدير الشؤون الادارية والمالية»، الدكتور عبدالرحمن سالم الكواري «رئيس مجلس الإدارة»، الشيخ عبدالرحمن بن سعود آل ثاني «سكرتير سمو الأمير»، السيد عبدالرحمن الحمادي «إدارة المباني المدرسية»، السيد عبدالرحمن عبدالله الغني «عضو مجلس الإدارة»، السيد عبدالعزيز الكواري «مدير إدارة البعثات بالإنابة»، الشيخ عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل ثاني «رئيس لجنة شؤون الشباب»، السيد عبدالعزيز حسن النعيمي «رئيس التعليم الثانوي»، الدكتور عبدالعزيز عبدالرحمن كمال «أستاذ - قسم الصحة النفسية»، السيد عبدالعزيز المحمود «رئيس التحرير»، السيد عبداللطيف المحمود «رئيس التحرير»، الدكتور عبداللطيف المير «مدير قسم الاستثمارات الأجنبية». الشيخ عبدالله بن جاسم بن فهد آل ثاني «رئيس مجلس الإدارة ومدير

عام الهيئة» السيد عبدالله بن ناصر آل خليفة «الأمين العام» الشيخ عبدالله بن محمد بن سعود آل ثاني «رئيس الديوان الأميري» السيد عبدالله بن سالم غراب «نائب المدير» الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي «كلية الإدارة والاقتصاد» السيد عبدالله حامد علي «مراسل» الدكتور عبدالله حسين الكبيسي «عضو مجلس الإدارة» السيد عبدالله زيد آل طالب «عضو مجلس الإدارة» السيد عبدالله شمسان السادة «عضو مجلس الإدارة» السيد عبدالله صالح الكواري «عضو المجلس البلدي المركزي» السيد عبدالله علي العبدالله «عضو مجلس الإدارة» السيد عبدالله بن فهد بن غراب المري «مساعد رئيس الديوان لشؤون المعلومات» الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي «استاذ قسم أصول التربية» السيد عبدالله السهلوي «عضو مجلس الإدارة - الجسر الأكاديمي» السيد عبدالله المسند «مدير منطقة الخور» السيد عبدالله اسماعيل العمادي «عضو المجلس البلدي المركزي» الشيخ عبدالله محمد جبر آل ثاني «نائب رئيس مجلس الإدارة» السيد عبدالله محمود العامري «عضو مجلس الإدارة» السيد عبدالله حجي السليطي «كاتب» السيد عبدالله السويدي «رئيس التعليم الإعدادي» السيد عبدالمؤيد رضا البناي «مساعد المدير العام لشؤون المواد البشرية» الدكتور عبدالوهاب المصلح «عضو المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية» السيدة عبلة النعمة «رئيسة توجيه المدارس الأهلية والعربية» الدكتور عدنان حسن نايفة «عميد كلية الهندسة» الدكتور عقيل تقي هادي القزويني «عميد كلية العلوم» السيد علي حسين محمد زينل «عضو مجلس الإدارة» السيد علي محمد علي العلي «رئيس مجلس الإدارة والمدير العام» الدكتور علي محمد عبدالمنعم «عميد كلية التربية» الدكتور علي بن فطيس المري «النائب العام» السيد علي أحمد صالح الخليفي «عضو المجلس البلدي المركزي» السيد علي ابراهيم المالكي «مدير عام كلية قطر لعلوم الطيران»

الدكتور علي أحمد علي الكبيسي «عميد كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية» والسيد علي محمد يوسف «رئيس مجلس الإدارة» السيد علي حسن محمد الجابر «مراسل» والسيد علي أحمد الهتمي «رئيس التعليم الابتدائي» السيد علي حسن جمعة المهدي «عضو المجلس البلدي المركزي» والسيد علي سعد الكعبي «عضو مجلس الإدارة» والسيد علي شريف العمادي «عضو مجلس الإدارة» والسيد علي بن راشد العميرة «الملحق الثقافي» والسيد عمر حمد المانع «المدير العام» والدكتور عمر محمد الانصاري «عميد شؤون الطلاب» والسيد عيسى أبو عيسى «المدير العام» الدكتور عيسى حسن التميمي «مدير وكالة الاعلام الخارجي» والسيد عيسى خليفة عمران الكواري «نائب رئيس المجلس البلدي المركزي» والسيد عيسى شاهين الغانم «نائب رئيس مجلس الإدارة» والدكتورة غادة عمر فقيه «عضو مجلس إدارة مركز التعلم» والدكتورة غنانة مقبل البنعلي «رئيس قسم المناهج»

